

## منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل

أخذ العوض عن المستهلك ليس ببيع وعدم ضمانه على أنه بيع وهو ظاهر والحاصل أن في كلام ز تخطيطا كثيرا والتحرير ما تقدم وإي أعلم وصح إنابة على تذكية الضحية بلفظ كاتبك أو وكلتك على تذكيتها ويقبل الآخر وتكره لغير ضرورة كالهدى والفدية والعقيقة إن أسلم النائب ولو لم يصل بضم ففتح بناء على عدم كفر تارك الصلاة وتكره استنابته وتستحب إعادة التضحية فإن كان كافرا لم تجز ضحية اتفقا في المجوسي وعلى المشهور في الكتابي لأنها قريبة ويضمن إن غر بإسلامه ويعاقب وإن كان مجوسيا فلا تؤكل وإن كان كتابيا جرى فيه القولان المتقدمان أو نوى النائب تضحيته عن نفسه عمدا وأولى غلطا وتجزئ عن ربها قيل لا تجزئ المالك وتجزئ النائب ويضمن له قيمتها كمن تعدى على أضحية شخص فذبحها عن نفسه وقيل لا تجزئ عن واحد منهما وعطف على بلفظ فقال أو بعادة كقريب بإضافة عادة للكاف التي بمعنى مثل والمراد بمثل القريب الصديق الملائف وإلا أي وإن لم يكن قريبا عادته التصرف للمضحي بأن كان قريبا لا عادة له أو أجنبيا له عادة فتردد في صحة كونها ضحية عن مالكة وعدمها وأما أجنبي لا عادة له فلا تجزئ تضحيته قطعاً فلا يدخل في التردد وهو ظاهر معنى إذ وجه الصحة في القريب النظر لقربته وفي الأجنبي المعتاد النظر لعادته ولا وجه لها في الأجنبي الذي لا عادة له ويخير ربها بين أن يغرمه قيمتها حية ويتركها له وأخذها وأرش نقصها بالذبح ويفعل بها ما يشاء إلا عب البناني قوله وإلا فتردد أي طريقتان إحداها تحكي الاتفاق على الإجزاء في القريب والخلاف في غيره وهو مقتضى كلام ابن بشير والأخرى تحكي الاتفاق على عدم الإجزاء في غير القريب والخلاف في القريب ونقلها ابن عرفة عن اللخمي وغيره خلاف ما نقله